مؤتمر فلسطين العالمي في جنيف
نجاح بارز للقوى المعادية للامبريالية

رغم جميع الضغوط ووسائل التخريب والاعاقة التي استخدمتها الامبريالية الامريكية لافشال "المؤتمر العالمي من اجل فلسطين" الا ان نسبة المشاركة العالمية – ١٣٦ – دولة تدل على ان قوى السلام والتحرر في هذا العالم قادرة على ان تحزم امرها في وجه تلك الوسائل وان تستقطب القوة العالمية في هذه المنطقة من اجل العدل والسلام في المناطق ايضا.

ولم تعد ابواق الامبريالية وعملائها تتحدث عن مقاطعة واسعة للمؤتمر، كما كانت تزعم قبل انعقاده، بل عن "ضآلة" شأن الدول المشاركة فيه، وعدم قدرتها على التاثير.

ونحن لا نرى فيما تقوله هذه الابواق سوى نوع من المكابرة والتغطية على الاخفاق الذي منيت به الامبريالية الامريكية بوجه خاص حينما استخدمت كل وسائل الضغط المتوفرة لديها الى جانب الضغوط الصهيونية لافشال المؤتمر.

واذا كانت الكثرة من الدول المشاركة في المؤتمر هي دول نامية فذلك لا يعيب المؤتمر بل يجعله فعلا تعبيرا عن ضمير العالم تجاه قضية عادلة لشعب محروم من ابسط حقوقه، ومكافح بصلابة من اجل استعادة هذه الحقوق.

ان هذه الدول تضم الغالبية الساحقة لسكان الكرة الارضية، وهي الغالبية التي اكتوت لعقود طويلة من الزمان بنار السيطرة الاستعمارية، وكافحت وضحت من اجل التخلص من هذه السيطرة، ونجحت في ذلك الى حد كبير.

واذا كانت كل دولة بمفردها ليست في مستوى الولايات المتحدة من ناحية القوة الاقتصادية والعسكرية فانها بمجموعها وبتحالفها مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، ومع القوى الثورية في البلدان الرأسمالية التي تشارك احزابها في هذا المؤتمر تشكل القوة الرئيسية والحاسمة على الصعيد الدولي. وتستطيع، بقدر ما توثق هذا التحالف، ان تكون العالم المقرر لاتجاه التطور العالمي.

وفي مؤتمر جنيف من اجل فلسطين المنعقد حاليا تتاكد هذه الحقيقة – حقيقة وجود الاساس الموضوعي لتحالف هذه القوى، وحقيقة الطابع المعادي للامبريالية للنضال الوطني الفلسطيني الذي ادى الى ان تقف كل هذه القوى على الارضية الواحدة المشتركة في مؤتمر جنيف الحالي.

هذه الحقيقة في حد ذاتها تشير الى من هم حلفاء الشعب الفلسطيني ومن هم اعداؤه!

لقد بذلت جهود عديدة ومغازلات تجاوز بعضها الحد العذرى من اجل اجتذاب دول اوروبا الغربية، وكانت النتيجة ان هذه الدول قاطعت المؤتمر وارسلت مجرد مراقبين رغم انه مؤتمر للامم المتحدة وتحت رعايتها ورغم انها، هذه الدول اياها، اعضاء في الامم المتحدة وتدعي انها نؤيد ميثاقها.

ان هذه الحقيقة تبرهن للمرة المليون ان نضال الشعب الفلسطيني، حتى يتكلل بتحقيق اهدافه العادلة، لا يمكن ان يكون خارج الجبهة العالمية المعادية للامبريالية، ولا يمكن ان يسير الا في دروب هذه الجبهة كشرط لتحقيق اهدافه.

صحيح ان دول اوروبا الغربية الامبريالية تظاهرت في وقت من الاوقات بموقف متمايز عن موقف الامبريالية الامريكية. وكان مرد ذلك حاجتها للاسواق العربية وللنفط واستثماراته المالية الضخمة، وضغط الازمة الاقتصادية التي كانت، ولا تزال، تاخذ بخناق اقتصاد تلك البلدان.

وقد قدمت لها الدول العربية، في هذا المضمار، كل ما طلبت وحتى اكثر مما طلبت. وكرست في مؤتمر قمة تونس ذلك كسياسة لها حينما ابرزت اعتمادها على ما اسمته "الدور الاوروبي العربي" لحل القضية الفلسطينية مقدمة بذلك ورقة "ابتزاز" هامة لتلك الدول الامبريالية.

ومع ذلك فقد كان من الممكن مواصلة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على تلك الدول لولا الانقسامات التي حدثت في الصف العربي، ولولا انحياز الرجعية العربية المكشوف الى المخططات الاستراتيجية لواشنطن والقائمة، كما عبر عن ذلك الكسندر هيغ، في حينه، على اعتبار "الخطر السوفييتي" المزعوم القضية الرئيسية التي تقوم عليها العلاقات بين واشنطن والدول العربية.

ان انحياز الرجعية العربية الى هذا الموقف حمل لدول السوق الاوروبية المشتركة التطمين على ان اي موقف تتخذه بخصوص القضية الفلسطينية لن يترتب عليه اي اضرار بمصالحها في المنطقة، على اعتبار ان هذه القضية باتت تشغل موقعا ثانويا وليست القضية الرئيسية في السياسة العربية.

وقد ترافق مع ذلك تزايد النهج العدواني للامبريالية الامريكية وما ترتب عليه من ضغوط سياسية واقتصادية على بعض دول السوق الاوروبية المشتركة وخاصة فرنسا حيث يبرز تأثير هذه الضغوط في انخفاض سعر عملتها بالقياس للدولار، وفي انجرارها بلا تحفظ وراء المغامرات العسكرية العدوانية في افريقيا وخاصة في تشاد.

وليس صحيحا ما تحاول بعض الاوساط العربية الرجعية تقديمه من تبريرات "لتراجع" دول اوروبا الغربية عن مواقف افضل كانت لها بخصوص القضية الفلسطينية، كالادعاء بنقص حاجة تلك الدول الى النفط، وانخفاض اسعاره وبالتالي تضاؤل قدرة دول النفط على الضغط العالمي.. الخ

ان اوراق الضغط هذه ما زالت موجودة في السوق الضخم الذي تمتلكه الدول العربية وخاصة النفطية منها بكل ما يمثله من قدرة استيعابية لا للبضائع وحدها بل وللمشاريع الانشائية والاستثمارية والمصرفية التي تقدر بمئات البلايين من الدولارات.

غير ان اصحاب اوراق الضغط هذه من ملوك النفط وشيوخه هم الذين تخلوا عنها لصالح الاستراتيجية العدوانية الامريكية، استراتيجية اخضاع "المصالح القومية" بكاملها لخدمة "مواجهة الخطر السوفييتي" المزعوم. واصبحوا، بسبب ذلك، في خندق واحد مع واشنطن وباريس وباقي دول السوق المشتركة يدعمون حسين حبري في تشاد، ويمولون مرتزقة موبوتو، ويشتركون في مناورات عسكرية مع قوات التدخل الامريكية، ويسمسرون لمشروع ريغان واتفاق الاذعان في لبنان. ويفتحون بلادهم على مصاريعها للقواعد الحربية الامريكية تماما مثلما يفتحونها لعطور باريس!

كل هذا جدير بان يرسخ في وعي الجماهير الفلسطينية والعربية الحقائق التي اكدتها مسيرة الشعوب العربية الكفاحية. وهي ان نضالها كان ولا يزال في صميمه معاديا للامبريالية. وانها لا تستطيع ان تخوضه بكفاءة وتوصله الى نهايته الظافرة الا بالاعتماد على قواها وطاقاتها الذاتية ومساندة كل القوى العالمية المعادية للامبريالية وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية.

بقلم
بشير البرغوثي

واذا كان الامبرياليون الامريكان والاوروبيون الغربيون يتذرعون نفاقا بعدم وضوح موقف منظمة التحرير الفلسطينية من قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية فان قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي اكدت الموافقة على قرارات فاس قد اسقطت هذه الذريعة. مثلما اسقطت المزاعم الاسرائيلية حول الاهداف الوطنية الفلسطينية.

واستنادا الى تلك القرارات ذهب ممثلو الشعب الفلسطيني الى مؤتمر جنيف رافعين راية السلام وحق تقرير المصير والعودة لشعبهم على اساس اقامة دولتهم المستقلة وفقا لقرارات الامم المتحدة في دوراتها الاخيرة منذ عام ١٩٧٥.

واستنادا الى هذا ايضا فان اولئك الذين قاطعوا المؤتمر او ارسلوا اليه المراقبين انما يظهرون امام العالم كله، ومن خلال هذه المظاهرة العالمية في جنيف، اعداء للسلام والعدالة وحق تقرير المصير.

موظفو الاحتلال يقومون بعمليات الغش والاحتيال!

تقدم المواطن مفلح عبد الفتاح عبد الحق من قرية زيتا جماعين بدعوى قضائية ضد احد موظفي المحاكم بسبب قيامه بعملية غش واحتيال لسرقة ٤٠ دونما من ارضه دون علمه.

واشار المحامي جواد بولص بان عملية التزوير التي قام بها هذا "الموظف" تعتبر سابقة خطيرة خاصة وانه قام بالعملية من خلال استغلال ظروف السيد عبد الحق وخاصة كبر سنه وعجز بصره وبالتالي توقيعه على وكالة عامة لشخص آخر اسمه يوسف توفيق سعيد عثمان دون علمه.

واضاف المحامي بولص بان الوكالة التي تم توقيع المواطن عبد الحق عليها، كانت وكالة عامة وتم تصديقها من الدوائر الرسمية المختصة من خلال الحصول على رقم الهوية ليوسف عثمان، مما يعني امكانية تكرار مثل هذه العملية وبتصديق هذه الدوائر "الرسمية".

ويحذر الاسارة الى ان قرى منطقة طولكرم وجنين قد شهدت في الفترة الاخيرة نشاطا محموما لتسهيل تسريب وتزوير بيع المزيد من الاراضي من اجل تنفيذ المخططات الاستيطانية الموضوعة في تلك المنطقة.